دور مؤسسات الأعمال الخاصة ومنظمات المجتمع المدنى فى إستثمار مقومات التمايز الإقليمى فى مصر: دراسة مسحية مبدئية

ا.د./ سعيد عبد المقصود محمد إسماعيل
أستاذ متفرغ – قسم بحوث تنمية المجتمع الريفى وإستشارى معتمد دراسات الجدوى الإقتصادية والتنمية البشرية
معهد بحوث الاقتصاد الزراعى – مركز البحوث الزراعية

مقدمة:

تقوم الحكومات المصرية المتعاقبة بتنفيذ العديد من الخطوات للنهوض بالمحافظات، وخاصة محافظات الصعيد، وذلك من أجل جذب المزيد من الإستثمارات لهذه المحافظات وتحقيق التنمية المنشودة وفقا لإستراتيجيات التنمية الزراعية المتعاقبة، وذلك من خلال تقديم العديد من الحوافز للإستثمار فى هذه المحافظات ، وتوجيه الإهتمام نحو الفرص ومجالات التنمية المستقبلية بالأقاليم التنموية المختلفة، الأمر الذى يشجع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى والقطاع التعاونى للإستفادة من الفرص الإستثمارية التى يوفرها القطاع الزراعى، وبما يساعد فى التقدم الإقتصادى والرفاء الإجتماعى من ناحية، وعلاج مشكلة البطالة من ناحية أخرى. حيث يأتى ترتيب مصر وفقا لدليل التنمية البشرية فى المرتبة ١١٢ عام ٢٠١٢ وفقا لتقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى عام ٢٠١٣، ويعنى ذلك أن مصر تأتى ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة . الأمر الذى يتطلب معه تضافر جهود أضلاع مثلث التنمية: القطاع الحكومى، القطاع الخاص ، ومنظمات المجتمع المدنى لتفعيل آليات التنمية فى جميع القطاعات، وبما يحقق أهداف التنمية المستدامة فى القطاع الزراعى من ناحية وبقية القطاعات الأخرى : الصناعة – التجارة - الخدمات من ناحية أخرى.

مشكلة الدراسة:

توضح إستراتيجيات التنمية الزراعية بدأ من الثمانينات وحتى إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠ التوجهات العامة للتنمية الزراعية للدولة بصفة عامة دون النظر إلى التمايز الإقليمى والإختلافات القائمة بين المحافظات من الناحية البيئية والإقتصادية والإجتماعية والجغرافية من ناحية، وتباين مستويات التنمية المحققة فى هذه المحافظات من ناحية أخرى. ويؤدى ذلك إلى تكريس الإخنلال الجغرافى فى التنمية ، وعدم توزيع ثمار برامجها بشكل عادل بين المحافظات المختلفة، حيث تشير الكثير من المؤشرات إلى وجود التمايز النطاقى على النحوالتالى:

- منطقة شمال الدلتا: حزام إنتاج الأرز واللبن.
- منطقة مصر الوسطى: حزام إنتاج النباتات الطبية والعطرية.
- منطقة مصر العليا: حزام إنتاج قصب السكر والتمور الجافة وشبه

الجافة.

- المحافظات المحيطة بإقليم القاهرة الكبرى: حزام إنتاج الخضر.

وعلى الرغم من إختلاف الأقاليم فى مدى وفرة أو ندرة الموارد الطبيعية، وكذلك الإختلافات فى جودة تلك الموارد ودرجة تجانسها ، وإختلاف الظروف المناخية، إلا أن هذه الظروف لايتم أخذها فى الإعتبار فى وضع سياسات إستخدام الموارد الأرضية أو المائية أو السياسات السمادية أو التسويقية، وتوطين التكنولوجيا الزراعية. ووضع هذا هو شأنه، يستلزم تحديد المحافظات المكونة لكل إقليم وفقا لنقاط التمايز وإمكانيات التنمية بكل إقليم حتى يمكن علاج هذه الإختلالات وتحقيق الأهداف العامة والمرحلية للخطط التنموية الزراعية المستدامة. وكذلك تفعيل دور مؤسسات الأعمال الخاصة ومنظمات المجتمع المدنى فى إستثمار مقومات التمايز الإقليمى لجميع محافظات الجمهورية من ناحية، ورفعة الشعب المصرى وتقدمه من ناحية أخرى.

هدف الدراسة:

تستهدف الدراسة التعرف على التمايز الإقليمى فى جمهورية مصر العربية حتى يمكن وضع أهداف وإستراتيجيات التنمية على أسس واقعية تعكس الإختلافات القائمة بين الأقاليم، أخذا فى الإعتبار الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والجغرافية، وصولا إلى وضع الأسس للخطط التنفيذية التى تضمن إستثمار مواطن التمايز الخاصة بكل إقليم وعلاج المشكلات والمحددات التى تعوق التنمية المستدامة على أسس واقعية. وكذلك وضع الخريطة الإستثمارية أمام مؤسسات الأعمال الخاصة ومنظمات المجتمع المدنى لتفعيل دورهما باستخدام نظام الشراكة بينها وبين القطاع الحكومى أو مايعرف بنظام ال Public Private Participation(PPP)

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فى وضع آلية لتوجيه واضعى السياسات ومتخذى القرار بالمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى والقطاع التعاونى إلى أهمية تحديد مقومات التمايز الإقليمى والمشكلات والعقبات التى تواجه جهود التنمية والفرص الإستثمارية بكل إقليم. وتعتبر هذه الدراسة دراسة مسحية مبدئية، توطئة لإجراء دراسة مسحية تفصيلية لكل محافظة على حدة، بغية إصدار دليل تفصيلى

للفرص الإستثمارية بهذه المحافظات كل على حده، بالتعاون المثمر والبناء بين كافة الجهات ذات العلاقة، وخصوصا المراكز البحثية والجامعات ووزارات الزراعة وإستصلاح الأراضى والرى والموارد المائية والإستثمار والإسكان والمجتمعات العمرانية والتنمية المحلية وغيرها لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

الطريقة البحثية:

إعتمدت الدراسة على بعض طرق التحليل الإقتصادى الوصفى، وإستخدام أساليب البحث السريع بالمشاركة Participatory Rapid Appraisal Techniques**للتعرف على نقاط ومجالات التميز التى يتمتع بها كل إقليم ومحددات وقيود تنميته، وتحديد الفرص الإستثمارية التى يمكن لمؤسسات الأعمال الخاصة ومنظمات المجتمع المدنى المشاركة فيها بفعالية.**

مصادر البيانات:

تم تجميع البيانات والمعلومات الخاصة بمقومات التمايز الإقليمى، وكذلك المشكلات والمعوقات والفرص المتاحة من خلال إستخدام أساليب البحث السريع بالمشاركة، بالإضافة إلى البيانات والمعلومات المنشورة وغير المنشورة والدراسات والأبحاث ذات العلاقة. وكذلك متضمنات خطط التنمية الزراعية منذ الثمانينات وحتى إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠.

نتائج الدراسة ومناقشتها

التمايز الإقليمى والتوازن التنموى:

تركز الدراسة على أن التوازن التنموى بين المحافظات والأقاليم ومقومات التمايز لكل منها لايعنى بالقطع تحقيق التجانس الكامل فى مستويات التنمية ومعدلات النمو، فالتوازن يعنى إصلاح إختلالات قائمة، وإصلاحها يتطلب عملا تتفاوت نوعيته ومداه فى كل محافظة، وفى كل إقليم لتحقيق التقدم الإقتصادى والرفاء الإجتماعى وصولا إلى تحسين رتبة مصر وفقا لدليل التنمية البشرية. وأن مفهوم التوازن التنموى يقوم على شقين هما:

١. إتاحة المستوى المناسب من الخدمات الأساسية لكافة المواطنين فى كل أرجاء مصر، بصرف النظر عن مواقع تواجدهم الجغرافى كشرط

أساسى لتحقيق التنمية، لتفادى تشوه مناطق الطرد السكانى بسبب النقص فى الخدمات، سعيا وراء حياة قد يبدو أنها أفضل من خلال الهجرة الى خارج هذه المناطق فى إتجاه الإمتدادات العشوائية، أو هجرة إلى داخل النفوس فى إتجاه تيارات التطرف والإنحراف من ناحية، أو الهجرة إلى الخارج إلى الدول الأجنبية وبعض الدول العربية المجاورة بطريقة غير شرعية وما يصاحبها من كوارث من ناحية أخرى.

٢. أن يتم تخطيط إستثمارات البنية الأساسية بين المحافظات من خلال إستراتيجية واعية تسعى لخلق مناطق الجذب للإستثمار وتوفير فرص العمل للسكان، وبالتالى يكون تخطيط هذه الإستثمارات أحد أبرز الأولويات لإعادة رسم الخريطة الإقتصادية والسكانية لمصر. ويتعين تحديد مناطق الجذب التى تكثف فيها الإستثمارات بما حباها الله به من إمكانيات وموارد طبيعية وبشرية أو إمكانيات إنتاجية وخدمية ترتبط بموقعها، أو قدرة إستيعابية عالية، أو موارد طبيعية غير مستغلة، وذلك يعنى ألا يكون نقص البنية الأساسية عائقا فى سبيل تحقيق الإستغلال الأمثل للموارد أو رفع كفاءة الإستثمار.

أسباب وجود إختلال التوازن التنموى بين المحافظات والأقاليم المصرية:

من خلال دراسة إستراتيجيات التنمية الزراعية بدأ من الثمانينات وحتى إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠ يتضح حدوث إختلال التوازن التنموى فى مصر دون مراعاة لمقومات التمايز الإقليمى من ناحية وتحقيق العدالة الإجتماعية والإقتصادية لكافة السكان فى كل مناطق الجمهورية من ناحية أخرى. الأمر الذى إستوجب من الدراسة التركيز على تحديد أسباب وجود إختلال التوازن التنموى بين المحافظات والأقاليم المختلفة. وترجع الدراسة إلى أن هذا الأختلال الحادث يرجع إلى عاملين أساسيين هما:

العامل الأول : إستقطاب مشروعات التنمية الكبرى فى المناطق التى توافرت فيها البنية الأساسية الملائمة، وبالتالى إنخفضت إحتياجاتها الإستثمارية، وإتبع هذا النمط لفترة طويلة، نظرا لمحدودية موارد الإستثمار، والحاجة إلى خفض التكلفة.

العامل الثانى: تمتع بعض المناطق بميزات نسبية مكانية وطبيعية.

عناصر التميز بكل إقليم من أقاليم مصر الخمسة:

وتوضح الدراسة فيما يلى عناصر التميز بكل إقليم من أقاليم مصر

الخمسة:

إقليم مصر العليا:

ويضم خمس محافظات هى: أسوان وسوهاج وقنا و الوادى الجديد والأقصر. والجدول رقم (١) يعرض الملامح الديموجرافية والموردية لإقليم مصر العليا.

الجدول رقم (١) الملامح الديموجرافية والموردية لإقليم مصر العليا★

البيان	البيان
عدد السكان	١٢ مليون نسمة
النسبة المئوية من إجمالى سكان الجمهورية	٪١٦,٥
المساحة الكلية للإقليم	٤٩٥ ألف كم^{٢}
نسبة المساحة الكلية للإقليم من المساحة الإجمالية للجمهورية	٪٤٩
مساحة محافظة الوادى الجديد	٤٤٠ ألف كم^{٢}
مساحة الأراضى الزراعية بالإقليم	١,١٣ مليون فدان
نسبة مساحة الأراضى الزراعية بالإقليم من إجمالى الجمهورية	٪١٤
الكثافة السكانية الأرضية	٢٤,٢ نسمة/كم^{٢}
الكثافة السكانية الأرضية الزراعية	١٠,٥٧ فرد/فدان
كثافة سكانية أرضية بمحافظة سوهاج	٣٤٢ نسمة/كم^{٢}
كثافة سكانية أرضية بمحافظة قنا	٣١٦ نسمة/كم^{٢}
كثافة سكانية أرضية بمحافظة الوادى الجديد	٠,٥ نسمة/كم^{٢}
نسبة الأمية بالإقليم	٪٤٧
نسبة الأمية بين الإناث	٪٥٥
نسبة مساهم الإناث فى قوة العمل	٪١٨,٤
نسبة الأسر الفقيرة بالإقليم	٪٤٥,٨

★ يتوافر بالإقليم أكبر بحيرة صناعية خلف السد العالى ، مع توافر إنكانيات هائلة للمياه الجوفية فى مناطق عديدة بالإقليم خاصة فى مناطق شرق العوينات والوادى الجديد.

المصدر: جمعت وحسبت من:

- **وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، مجلس البحوث الزراعية والتنمية، إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠، يناير ٢٠٠٩.**
- **وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الإقتصادية، نشرة الأحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.**

عناصر التميز بإقليم مصر العليا بإستخدام أسلوب التدرج حسب الأولوية:

و تعرض الدراسة فيما يلى عناصر التميز بإقليم مصر العليا:

- **توافر الموارد المائية بدرجة عالية من الجودة، وتميزها بأنها أقل الأراضى تعرضا للتلوث.**
- **تساعد الظروف المناخية المناسبة بالإقليم على عدم إنتشار الأمراض الفطرية، والإنتاج المبكر للحاصلات الزراعية، وخصوص الخضر فى التوقيتات المناسبة للأسواق الأوربية.**
- **تجود إنتاج التمور الجافة بالإقليم، وكذلك زراعة أشجار الماهوجنى والجتروفا ذات القيمة العالية فى محافظتى الأقصر وقنا.**
- **وجود إمكانيات هائلة للتوسع الزراعى الأفقى فى مناطق توشكى وشرق العوينات والوادى الجديد.**
- **سيادة حالة من التماسك فى النسيج الإجتماعى بالإقليم ، ووجود زيادة نسبية فى عائدات عمل أبناءه فى أقاليم أخرى أو خارج مصر.**
- **وجود جانب كبير من الثروة الأثرية فى الإقليم ووجود تدفق سياحى كبير إلى حدما.**
- **وجود تجارب ناجحة لتنظيم صغار المزارعين فى تنظيمات ناجحة (جمعيات الشمس) والتى أمكن من خلالها الربط بين صغار المزارعين والمصدرين وتكوين البناء المؤسسى القادر على توفير المعلومات التسويقية للمنتجين.**

والجدول التالى يوضح عناصر التميز بالإقليم بإستخدام أسلوب التدرج حسب الأولوية:

والجدول رقم (٢)عناصر التميز بالإقليم بإستخدام أسلوب التدرج حسب الأولوية

عناصر التميز	الترتيب حسب الأولوية
سيادة حالة من التماسك فى النسيج الإجتماعى بالإقليم.	١
توافر الموارد المائية بدرجة عالية من الجودة.	٢
وجود إمكانيات هائلة للتوسع الزراعى الأفقى فى مناطق توشكى وشرق العوينات والوادى الجديد.	٣
وجود جانب كبير من الثروة الأثرية فى الإقليم ووجود تدفق سياحى كبير إلى حدما.	٤
الإنتاج المبكر للحاصلات الزراعية، وخصوص الخضر فى التوقيتات المناسبة للأسواق الأوربية.	٥

تجود إنتاج التمور الجافة بالإقليم.	٦
تجود زراعة أشجار الماهوجنى والجتروفا ذات القيمة العالية فى محافظتى الأقصر وقنا.	٧
توفر المعلومات التسويقية للمنتجين.	٨
وجود زيادة نسبية فى عائدات عمل أبناءه فى أقاليم أخرى أو خارج مصر.	٩
أقل الأراضى تعرضا للتلوث.	١٠
عدم إنتشار الأمراض الفطرية	١١

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الدراسة.

وتشكل عناصر التميز السابق الاشارة اليها عاليه قوة دافعة نحو التوسع فى إنتاج الزراعات العضوية وذات القابلية التصديرية العالية ، وكذلك التوسع الزراعى الأفقى فى مناطق جديدة، وإنتاج منتجات عالية القيمة لا يتوافر لها نظير فى أى منطقة أخرى، وكذلك أنشاء تنظيمات ناجحة للربط بين صغار المزارعين والمصدرين، وكذلك إستغلال الفرص الإستثمارية المتاحة، فضلا عن إمكانية الربط بين التنمية الزراعية والتنمية السياحية.

عناصر التميز إقليم مصر الوسطى:

ويضم أربع محافظات هى: الجيزة – الفيوم – بنى سويف – المنيا. والجدول رقم (٣) يعرض الملامح الديموجرافية والموردية لإقليم مصر الوسطى.

الجدول رقم (٣) الملامح الديموجرافية والموردية لإقليم مصر الوسطى★

البيان	البيان
عدد السكان	١٥,٣ مليون نسمة
النسبة المئوية من إجمالى سكان الجمهورية	٢١٪
المساحة الكلية للإقليم	٥٤ ألف كم^{٢}
نسبة المساحة الكلية للإقليم من المساحة الإجمالية للجمهورية	٥,٤٪
مساحة الأراضى الزراعية بالإقليم	١,٥ مليون فدان
نسبة مساحة الأراضى الزراعية بالإقليم من إجمالى الجمهورية	١٨,٦٪
الكثافة السكانية الأرضية	٢٨٦ نسمة/كم^{٢}
الكثافة السكانية الأرضية الزراعية	١٠,٢ نسمة/فدان
المساحة الأرضية بمحافظة المنيا	٢٣ ألف كم

المساحة الأرضية بمحافظة الفيوم	٦آلاف كم
كثافة سكانية أرضية زراعية فى محافظة الجيزة	٢١,٢ نسمة/فدان
كثافة سكانية أرضية زراعية فى محافظة الفيوم	٥,٨٤ نسمة/فدان
نسبة الأمية بالإقليم	٤٨٪
نسبة الأمية بين الإناث	٥٠٪
نسبة مساهم الإناث فى قوة العمل	٢٥٪
نسبة الأسر الفقيرة بالإقليم	٤٤٪

★ يعد نهر النيل هو المصدر الوحيد لمياه الرى بالإقليم. ويتوافر بالإقليم منخفضين يستخدمان لتخزين مياه الصرف الزراعى هما بحيرة قارون ومنخفض وادى الريان بمحافظة الفيوم.

المصدر: وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، مجلس البحوث الزراعية والتنمية، إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠، يناير ٢٠٠٩.

عناصر التميز لإقليم مصر الوسطى:

وفيما يلى عناصر التميز بالإقليم:

- توافر الموارد المائية بدرجة عالية من الجودة وإنخفاض معدلات التلوث بها.
- الظروف المناخية المتنوعة بالإقليم، حيث يسود المناخ القارى بكل من محافظتى الفيوم والمنيا، وتتعرض محافظة المنيا إلى موجات من الصقيع فى فصل الشتاء، وتتمتع محافظات الجيزة وبنى سويف بمناخ معتدل نسبيا مع إنخفاض فى معدلات الرطوبة النسبية.
- تتركز الغالبية العظمى من أراضى الإقليم(بإستثناء محافظة الفيوم) فى الدرجتين الأولى والثانية.
- تركز زراعة الثوم بالاقليم، اذ تبلغ المساحة المنزرعة به نحو ٧٣٪ من إجمالى مساحة الثوم بالجمهورية.
- توافر رصيد فنى وتنظيمى فى تنفيذ مشروعات التنمية الزراعية والريفية الممولة من جهات أجنبية.
- إرتفاع معدل التكثيف الزراعى بالإقليم مقارنة بالمتوسط العام للجمهورية، حيث يصل معدل التكثيف إلى ٢٠٠٪ فى محافظتى الجيزة وبنى سويف ، ١٨٠ ٪ فى محافظة الفيوم ، و١٧٠٪ فى محافظة المنيا.
- قرب الإقليم من منطقة القاهرة الكبرى والتى تعتبر أكبر سوق إستهلاكى، مع توافر الطرق السريعة التى تربط بين محافظات الإقليم

والقاهرة.

- توافر الخبرة الواسعة للإقليم فى زراعة وإعداد وتجهيز النباتات الطبية والعطرية، ووجود صناعات متخصصة فى هذا المجال، حيث تبلغ المساحة المنزرعة بالإقليم محو ٨٤٪ من إجمالى مساحة النباتات الطبية والعطرية بالجمهورية.

عناصر التميز بإقليم مصر العليا بإستخدام أسلوب التدرج حسب الأولوية:

والجدول التالى يوضح عناصر التميز بالإقليم بإستخدام أسلوب التدرج حسب الأولوية:

الجدول رقم (٤)عناصر التميز بإقليم مصر الوسطى بإستخدام أسلوب التدرج حسب الأولوية

العنصر	الرتبة
توافر رصيد فنى وتنظيمى فى تنفيذ مشروعات التنمية الزراعية والريفية الممولة من جهات أجنبية.	١
توافر الموارد المائية بدرجة عالية من الجودة وإنخفاض معدلات التلوث بها.	٢
قرب الإقليم من منطقة القاهرة الكبرى والتى تعتبر أكبر سوق إستهلاكى، مع توافر الطرق السريعة التى تربط بين محافظات الإقليم والقاهرة.	٣
توافر الخبرة الواسعة للإقليم فى زراعة وإعداد وتجهيز النباتات الطبية والعطرية، ووجود صناعات متخصصة فى هذا المجال	٤
إرتفاع معدل التكثيف الزراعى بالإقليم مقارنة بالمتوسط العام للجمهورية.	٥
تتركز الغالبية العظمى من أراضى الإقليم(بإستثناء محافظة الفيوم) فى الدرجتين الأولى والثانية.	٦
تركز زراعة الثوم بالاقليم، اذ تبلغ المساحة المنزرعة به نحو ٧٣٪ من إجمالى مساحة الثوم بالجمهورية.	٧
الظروف المناخية المتنوعة بالإقليم.	٨

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الدراسة.

وتؤدى عناصر التميز السابقة إلى التنوع والتخصص فى الإنتاج الزراعى وخصوصا فى فترة مابين العروات خاصة لمحصول الطماطم والثوم والنباتات الطبية والعطرية. وكذلك إمكانية الإستفادة من توافر رصيد فنى وتنظيمى هائل يمكن الإستفادة منه فى دفع برامج التنمية بالإقليم.

إقليم شرق الدلتا:

ويضم ست محافظات هى: الشرقية – جنوب سيناء – السويس – شمال سيناء – بورسعيد – الإسماعيلية . والجدول التالى يعرض الملامح الديموجرافية والموردية لإقليم شرق الدلتا

الجدول رقم (٥) الملامح الديموجرافية والموردية لإقليم شرق الدلتا★

البيان	البيان
عدد السكان	٨ مليون نسمة
النسبة المئوية من إجمالى سكان الجمهورية	٪١٠,٩
المساحة الكلية للإقليم	٧٩ ألف كم^{٢}
نسبة المساحة الكلية للإقليم من المساحة الإجمالية للجمهورية	٪٧,٨٢
مساحة الأراضى الزراعية بالإقليم	١,٢ مليون فدان
نسبة مساحة الأراضى الزراعية بالإقليم من إجمالى الجمهورية	٪١٥
الكثافة السكانية الأرضية	١٠٠نسمة/كم^{٢}
الكثافة السكانية الأرضية الزراعية	٦,٥ نسمة/فدان
كثافة سكانية أرضية بمحافظة السويس	٥٢ نسمة/كم^{٢}
كثافة سكانية أرضية بمحافظة شمال سيناء	٣٣
نسبة الأمية بالإقليم	٪٤٧
نسبة الأمية بين الإناث	٪٤٣
نسبة مساهم الإناث فى قوة العمل	٪٢٩
نسبة الأسر الفقيرة بالإقليم	٪٢٣,٥

★تنوع مصادر الثروة فى هذا الإقليم بين الموارد الأرضية والمصادر التعدينية، وهناك إمكانيات واسعة للتوسع الأفقى فى الإقليم سواء فى منطقة شمال أو وسط سيناء.، وتقدر مساحة الأراضى المتوقه إضافتها إلى الإقليم بالتوسع على ترعة السلام بأكثر من ٤٠٠ ألف فدان.

المصدر: وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، مجلس البحوث الزراعية والتنمية، إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠، يناير ٢٠٠٩.

عناصر التميز لإقليم شرق الدلتا:

وفيما يلى عناصر التميز بالإقليم:

١. يتوافر بجميع أجزاء الإقليم كل عناصر البنية التحتية اللازمة للتنمية الزراعية من طرق وكهرباء ومياه، فضلا عن توافر الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها.

٢. تباين الظروف المناخية بين مناطق الإقليم من حيث درجات الحرارة ومعدلات الأمطار والرطوبة النسبية، وإتساع الرقعة الأرضية.
٣. وجود إمكانيات هائلة للتوسع الأفقى سواء غرب أو شرق قناة السويس، وكذلك إمكانية إستصلاح أكثر من ربع مليون فدان فى منطقة وسط سيناء.
٤. التباين الواسع فى متوسط مساحة الحيازة الزراعية بين محافظات الإقليم حيث تتراوح بين أقل من ٢ فدان إلى ١٠ فدان ، بما يعنى وجود إعداد كبيرة من الحيازات الكبيرة.
٥. يضم الإقليم مسطحات بحرية واسعة على طول الساحل الشمالى الشرقى، وكذلك المسطحات البحرية والتى تضم بحيرات المنزلة والبردويل.
٦. تخصص الإقليم فى إنتاج وتصدير بعض المنتجات الزراعية مثل المانجو والموالح والفاصوليا الخضراء والكنتالوب والفراولة.
٧. وجود نماذج رائدة فى الإقليم لإستخدام التقنيات الحديثة فى الزراعة (زراعات محمية – زراعات عضوية – زراعات تصنيعية – زراعات تصديرية) وذلك من خلال الشركات الزراعية الكبيرة.
٨. وجود بعض الشركات المتخصصة فى تجميع وفرز وتصدير الحاصلات البستانية و التصنيع الزراعى.
٩. تنوع الأنشطة الإقتصادية بالإقليم بين النشاط الزراعى والصناعى والخدمى والسياحى والتعدينى والأنشطة المرتبطة بوجود قناة السويس.

عناصر التميز بإقليم شرق الدلتا بإستخدام أسلوب التدرج حسب الأولوية:

والجدول التالى يوضح عناصر التميز بالإقليم بإستخدام أسلوب التدرج حسب الأولوية:

الجدول رقم (٦)عناصر التميز بإقليم شرق الدلتا بإستخدام أسلوب التدرج حسب الأولوية

العنصر	الرتبة
تنوع الأنشطة الإقتصادية بالإقليم.	١
وجود إمكانيات هائلة للتوسع الأفقى سواء غرب أو شرق قناة السويس	٢

يتوافر بجميع أجزاء الإقليم كل الخدمات وعناصر البنية التحتية اللازمة للتنمية الزراعية.	٣
إمكانية إستصلاح أكثر من ربع مليون فدان فى منطقة وسط سيناء.	٤
يضم الإقليم مسطحات بحرية واسعة على طول الساحل الشمالى الشرقى، وكذلك المسطحات البحرية والتى تضم بحيرات المنزلة والبردويل.	٥
وجود نماذج رائدة فى الإقليم لإستخدام التقنيات الحديثة فى الزراعة من خلال الشركات الزراعية الكبيرة.	٦
وجود بعض الشركات المتخصصة فى تجميع وفرز وتصدير الحاصلات البستانية و التصنيع الزراعى.	٧
تخصص الإقليم فى إنتاج وتصدير بعض المنتجات الزراعية مثل المانجو والموالح والفاصوليا الخضراء والكنتالوب والفراولة.	٨
تباين الظروف المناخية بين مناطق الإقليم من حيث درجات الحرارة ومعدلات الأمطار والرطوبة النسبية، وإتساع الرقعة الأرضية.	٩
التباين الواسع فى متوسط مساحة الحيازة الزراعية بين محافظات الإقليم.	١٠

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الدراسة.

وتؤدى عناصر التميز السابقة إلى تنوع كلا من أنماط الإنتاج الزراعى و التراكيب المحصولية، مع إمكانية التوسع الأفقى ، والتركيز على التأثير المتبادل بين الأنشطة الزراعية والأنشطة الصناعية والخدمية والسياحية بالإقليم. وكذلك إمكانية إستخدام التكنولوجيات الحديثة والتوسع فى تطبيق الميكنة الزراعية.

إقليم غرب الدلتا:

يضم ثلاث محافظات هى: الأسكندرية – مطروح – البحيرة ومنطقة النوبارية. والجدول رقم (٧) يعرض الملامح الديموجرافية والموردية لإقليم غرب الدلتا.

الجدول رقم (٧) الملامح الديموجرافية والموردية لإقليم غرب الدلتا

البيان	البيان
عدد السكان	١٢,٦ مليون نسمة
النسبة المئوية من إجمالى سكان الجمهورية	٪١٧,٥
المساحة الكلية للإقليم	١٧٩ ألف كم^{٢}

نسبة المساحة الكلية للإقليم من المساحة الإجمالية للجمهورية	٪١٧,٧
مساحة الأراضى الزراعية بالإقليم	١٧٥٨ ألف فدان
نسبة مساحة الأراضى الزراعية بالإقليم من إجمالى الجمهورية	٪٢٢
الكثافة السكانية الأرضية	٥١,٢ نسمة/كم^{٢}
الكثافة السكانية الأرضية الزراعية	٥,٢ نسمة/فدان
كثافة سكانية أرضية بمحافظة الأسكندرية	١٨٠٠ نسمة/كم^{٢}
كثافة سكانية أرضية بمحافظة مرسى مطروح	١,٧ نسمة/كم^{٢}
كثافة سكانية أرضية بمحافظة البحيرة	٤٧٩ نسمة/كم^{٢}
نسبة مساهم الإناث فى قوة العمل	٪٢٧,٥
نسبة الأسر الفقيرة بالإقليم	٪١٥,٦

★ هناك إمكانية كبيرة للتوسع الأفقى فى الإقليم خاصة فى المنطقة المحاذية للساحل الشمالى الغربى والمتدة من مدينة الحمام وحتى مدينة مرسى مطروح ، وتتوافر بالاقليم موارد رعوية كبيرة أدت إلى تركز نحو٢٠٪ من قطعان الأغنام والماعز بالإقليم. وتعد مصادر مياه الرى بالإقليم والتى تتمثل فى المياه النهرية، والمياه الجوفية، ومياه الأمطار خاصة فى الجزء الشمالى من الإقليم حيث تهد معدلات سقوط الأمطار معدلات كافية لقيام نشاط إنتاج زراعى..

المصدر: وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، مجلس البحوث الزراعية والتنمية، إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠، يناير ٢٠٠٩.

وفيما يلى عناصر التميز بالإقليم:

١. الإعتدال النسبى للمناخ من حيث درجات الحرارة، ووجود معدلات أمطار فى كل من محافظتى مطروح والأسكندرية خلال الفترة من أكتوبر وحتى نهاية فبراير بدرجة كافية لقيام نشاط زراعى، مع توافر المياه الجوفية ذات درجات الجودة العالية على أعماق بسيطة، وهومما يوفر مصدر للرى الإضافى.

٢. وجود أكبر منطقة للمنتجعات السياحية فى الساحل الشمالى الغربى، يلازمها حركة توسع عمرانى غير مسبوقة .

٣. توافر مرافق متميزة فى مجال النقل البحرى والجوى، وخصوصا ميناء الأسكندرية ومطارى النزهة وبرج العرب.

٤. يتواصل الإقليم جغرافيا مع مناطق الكثافة السكانية فى محافظات البحيرة والقليوبية وكفر الشيخ ودمياط والمنوفية والدقهلية،

والغربية.

٥. يتركز بالإقليم عددا كبيرا من الوحدات المتخصصة فى الخدمات التسويقية الزراعية (فرز- تدريج - تعبئة)، وكذلك تتنوع الأنشطة الإقتصادية الزراعية والصناعية والتجارية والخدمات.

٦. يعد من أكثر الأقليم المصرية تطبيقا لأنماط تقنيات الزراعة الحديثة خاصة فى مجالات الإدارة المزرعية ونظم الرى المطور، وإستخدام الأصناف والسلالات النباتية والحيوانية المتميزة، وكذلك بتركز سلالات متميزة من الأغنام.

٧. يضم الإقليم مسطحات مائية واسعة تتمثل فى بحيرات أدكو ومريوط والساحل الشمالى الغربى من البحر الأبيض المتوسط.

٨. يساهم الإقليم بنسبة كبيرة من الصادرات الزراعية، ومنها القطن طويل التيلة الممتاز(الصنف جيزة ٧٠) والأرز وإنتاج فسائل النخيل والخرشوف والبسلة والأسبرجس.

٩. يتضمن الإقليم أهم التجارب الوطنية فى مجال التوطين الزراعى والتوسع الزراعى الأفقى، حيث يضم الانماط التالية:

- أنماط التوطين لصغار المزارعين.
- أنماط التوطين لشباب الخريجين.
- أنماط مختلطة بين صغار المزارعين والخريجين.

وكذلك يحوى الإقليم أنماط للإدارة المزرعية للحيازات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وكذا نمط الإنتاج الفردى ونمط الشركات الزراعية الكبيرة ونمط المزارع العائلية.

وتعمل عناصر التميز بإقليم غرب الدلتا على السماح بتنوع المنتجات الزراعية، وقيام الأنشطة الزراعية المختلفة، ووجود إمكانيات كبيرة للتكامل بين محتلف الأنشط الإقتصادية، مع السماح بوصول المنتجات طازجة إلى موانئ التصدير، والتقليل من تكلفة النقل الداخلى ، إضافة إلى توافر عنصر العمل البشرى اللازم لمختلف العمليات بالمحافظات المتواصلة معه جغرافيا، كما يسمح هذا التميز بتنمية وتطوير الثروة السمكية، وبخاصة فى مجال الإستزراع السمكى البحرى.

عناصر التميز بإقليم غرب الدلتا بإستخدام أسلوب التدرج حسب الأولوية:

والجدول التالى يوضح عناصر التميز بالإقليم بإستخدام أسلوب التدرج حسب الأولوية:

الجدول رقم (٨)عناصر التميز بإقليم غرب لدلتا بإستخدام أسلوب التدرج حسب الأولوية

العنصر	الرتبة
تتنوع الأنشطة الإقتصادية الزراعية والصناعية والتجارية والخدمات.	١
يساهم الإقليم بنسبة كبيرة من الصادرات الزراعية.	٢
يتواصل الإقليم جغرافيا مع مناطق الكثافة السكانية فى المحافظات المجاورة.	٣
يتضمن الإقليم أهم التجارب الوطنية فى مجال التوطين الزراعى والتوسع الزراعى الأفقى.	٤
توافر مرافق متميزة فى مجال النقل البحرى والجوى، وخصوصا ميناء الأسكندرية ومطارى النزهة وبرج العرب.	٥
يتركز بالإقليم عددا كبيرا من الوحدات المتخصصة فى الخدمات التسويقية الزراعية (فرز- تدريج - تعبئة).	٦
بتركز سلالات متميزة من الأغنام.	٧
وجود أكبر منطقة للمنتجعات السياحية فى الساحل الشمالى الغربى، يلازمها حركة توسع عمرانى غير مسبوقة .	٨
يضم الإقليم مسطحات مائية واسعة تتمثل فى بحيرات أدكو ومريوط والساحل الشمالى الغربى من البحر الأبيض المتوسط.	٩
الإعتدال النسبى للمناخ من حيث درجات الحرارة، ووجود معدلات أمطار فى كل من محافظتى مطروح والأسكندرية خلال الفترة من أكتوبر وحتى نهاية فبراير بدرجة كافية لقيام نشاط زراعى، مع توافر المياه الجوفية ذات درجات الجودة العالية على أعماق بسيطة، وهومما يوفر مصدر للرى الإضافى.	١٠
يحوى الإقليم أنماط للإدارة المزرعية للحيازات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وكذا نمط الإنتاج الفردى ونمط الشركات الزراعية الكبيرة ونمط المزارع العائلية.	١١

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الدراسة.

إقليم وسط الدلتا:

ويضم ست محافظات هى: القليوبية - كفر الشيخ - دمياط - المنوفية - الدقهلية - الغربية . والجدول رقم (١) يعرض الملامح الديموجرافية والموردية لإقليم وسط الدلتا

الجدول رقم (٩) الملامح الديموجرافية والموردية لإقليم وسط الدلتا★

البيان	البيان
عدد السكان	٢٠,٢ مليون نسمة
النسبة المئوية من إجمالى سكان الجمهورية	٪٢٧,٨

المساحة الكلية للإقليم	١٣٩ ألف كم^{٢}
نسبة المساحة الكلية للإقليم من المساحة الإجمالية للجمهورية	١,٤٪
مساحة الأراضى الزراعية بالإقليم	٢,٣ مليون فدان
نسبة مساحة الأراضى الزراعية بالإقليم من إجمالى الجمهورية	٢٨,٧٪
الكثافة السكانية الأرضية	١٤٥٠نسمة/كم^{٢}
الكثافة السكانية الأرضية الزراعية	٨,٧ نسمة/فدان
كثافة سكانية أرضية بمحافظة القليوبية	٢٧٥٠ نسمة/كم^{٢}
كثافة سكانية أرضية بمحافظة كفر الشيخ	٧٠٠ نسمة/كم^{٢}
نسبة الأمية بالإقليم	٣٢٪
نسبة الأمية بين الإناث	٤٢٪
نسبة مساهم الإناث فى قوة العمل	٢٤,٥٪
نسبة الأسر الفقيرة بالإقليم	٨,٧٪

★ يتوافر بالإقليم موارد بحيرية كبيرة لوجود كل من بحيرة المنزلة والبرلس، ويعتمد الإقليم إعتمادا كليا على مياه نهر النيل كمصدر وحيد لمياه الرى ، مع فرص ضئيلة لسقوط بعض الأمطار على الأجزاء الشمالية من الإقليم فى فصل الشتاء..

المصدر: وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، مجلس البحوث الزراعية والتنمية، إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠، يناير ٢٠٠٩.

عناصر التميز بإقليم وسط الدلتا:

وفيما يلى عناصر التميز بالإقليم:

١. الإعتدال المناخى لجميع محافظات الإقليم ، مع وجود معدلات محدودة لسقوط الأمطار خلال الفترة من نوفمبر وحتى فبراير.

٢. غالبية الأراضى ذات درجة جودة عالية، حيث تصل نسبة أراضى الدرجتين الأولى والثانية أكثر من ٥٠٪ من مساحة الإقليم.

٣. توفير الكثير من عناصر البيئة اللازمة للتنمية الزراعية من طرق وكهرباء ومرافق وخدمات.

٤. يضم الإقليم أكبر محطات البحوث الزراعية ، حيث يتواجد به محطات بحوث سخا، ومحلة موسى، والجميزة، كما يضم خمس كليات للزراعة، وكذا ثلاث كليات للطب البيطرى.

٥. وجود العديد من الوحدات العاملة فى مجال فرو وتدريج وتعبئة الخضر والفاكهة والتصنيع الزراعى.

٦. تركز العديد من الصناعات الزراعية بالإقليم، حيث تتركز صناعة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، وصناعات ضرب الأرز فى كل من الدقهلية والغربية ودمياط ، وصناعات الألبان فى كل من دمياط والدقهلية ، وصناعات مراكب ومعدات الصيد فى دمياط، وصناعات المعدات الزراعية فى الغربية والدقهلية ، وصناعة بنجر السكر فى كفر الشيخ.

٧. يضم الإقليم كلا من بحيرتى المنزلة والبرلس، كما يتركز نشاط الإستزراع السمكى فى محافظات كفر الشيخ ودمياط والدقهلية.

٨. تعد محافظات القليوبية والمنوفية من المحافظات الرئيسية فى إنتاج الموالح. كما أن يتركز أيضا بالإقليم أكثر من ٥٠٪ من إنتاج بدارى السمين ، ونحو ٤٠٪ من أنتاج بيض المائدة، ويضم الإقليم كل من حزام إنتاج الأرز وبنجر السكر والأقطان طويلة التيلة، وكذلك حزام إنتاج اللبن. ويتركز بالإقليم أيضا إنتاج شتلات الفاكهة والأشجار الخشبية ونباتات الزينة وخاصة فى محافظة المنوفية. ويتركز بالإقليم أيضا إنتاج محصول الكتان وخصوصا فى محافظة الغربية.

٩. تنوع الأنشطة الإقتصادية، حيث يتوافر بالإقليم كل من الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية.

عناصر التميز بإقليم وسط الدلتا بإستخدام أسلوب التدرج حسب الأولوية:

والجدول التالى يوضح عناصر التميز بالإقليم بإستخدام أسلوب التدرج حسب الأولوية:

الجدول رقم (١٠)عناصر التميز بإقليم وسطدلتا بإستخدام أسلوب التدرج حسب الأولوية

العنصر	الرتبة
تنوع الأنشطة الإقتصادية، حيث يتوافر بالإقليم كل من الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية.	١
تركز العديد من الصناعات الزراعية بالإقليم.	٢
يضم الإقليم أكبر محطات البحوث الزراعية ، حيث يتواجد به محطات بحوث سخا، ومحلة موسى، والجميزة، كما يضم خمس كليات للزراعة، وكذا ثلاث كليات للطب البيطرى.	٣
توفير الكثير من عناصر البيئة اللازمة للتنمية الزراعية من طرق وكهرباء ومرافق وخدمات.	٤
وجود العديد من الوحدات العاملة فى مجال فرز وتدريج وتعبئة الخضر والفاكهة والتصنيع الزراعى.	٥

غالبية الأراضى ذات درجة جودة عالية، حيث تصل نسبة أراضى الدرجتين الأولى والثانية أكثر من ٥٠٪ من مساحة الإقليم.	٦
الإعتدال المناخى لجميع محافظات الإقليم ، مع وجود معدلات محدودة لسقوط الأمطار خلال الفترة من نوفمبر وحتى فبراير.	٧
يضم الإقليم كلا من بحيرتى المنزلة والبرلس، كما يتركز نشاط الإستزراع السمكى فى محافظات كفر الشيخ ودمياط والدقهلية.	٨

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الدراسة.

وتعمل عناصر التميز بإقليم وسط الدلتا على السماح بتنوع أنماط الإنتاج، ،الإمكانيات الواسعة لتنمية الإستزراع السمكى، وإمكانية التكامل بين الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية والنشاط الزراعى. وتؤدى عناصر التميز بالإقليم إلى إرتفاع دليل التنمية البشرية لمحافظات الإقليم، وإنخفاض معدلات الفقر عن باقى محافظات الجمهورية.

معوقات ومحددات التنمية فى أقاليم مصر:

تكشف الدراسة أن كل الأقاليم الخمسة تواجه معوقات متعلقة بالتنمية الزراعية من ناحية، والتنمية المستدامة من ناحية أخرى، وفيما يلى عرض موجز لهذه المحددات بشكل عام:

معوقات مادية ومالية: وتشمل:

- المشكلات المتعلقة بالتفتت الحيازى وقزمية الحيازات الزراعية. وعدم وجود ظهير صحراوى يسمح بالتوسع الزراعى الأفقى فى بعض المحافظات.
- مشكلة التعدى الدائم على الأراضى ازراعية لمواجهة الزيادة السكانية المضطردة.
- إنخفاض جودة مياه الرى فى بعض المحافظات، وإرتفاع مستوى الماء الأراضى فى بعض المحافظات.
- مشكلة تدهور كفاءة شبكة الصرف المغطى فى بعض المحافظات.
- محدودية مصادر التمويل الزراعى المتاحة، وجمود الحزم الإئتمانية، وتركز غالبية الإئتمان المتوسط الأجل فى مجال الثروة الحيوانية، دون النظر إلى باقى المجالات التى يمكن أن تسهم فى التنمية.
- عدم تنوع أشكال النشاط الإقتصادى.
- محدودية رؤو أموال التعاونيات، وضعف وتدنى الكفاءة الإدارية والفنية لكل من الجهاز الوظيفى والجهاز المنتخب لإدارة التعاونيات.

معوقات بشرية: وتشمل

- مشكلة النقص المتزايد فى أعداد المرشدين الزراعيين وخلو بعض

القرى من مرشد القرية. بالاضافة إلى عدم وجود جهاز للإرشاد الزراعى فى الأراضى المستصلحة.

- ندرة القوى العاملة المدربة والمتخصصة فى العمليات الزراعية المرتبطة بإنتاج المحاصيل التصديرية مثل عمليات التقييم والمكافحة الحيوية ومعاملات مابعد الحصاد.
- عزوف الشباب عن العمل الوراعى وهجرة الكثير منهم إلى المدن أو الهجرة الخارجية بحثا عن فرص عمل أفضل.
- عدم تواجد مراكز للتدريب على التكنولوجيا الزراعية الحديثة بدرجة كافية بحيث تغطى كل أقاليم مصر.

محددات بيئية: وتشمل:

- مشكلة الإستفادة من المخلفات الزراعية ، وخاصة مشكلة قش الأرز.
- تعرض بعض الأقاليم للعواصف الرملية فى بعض أوقات السنة، مما يسبب خسائر كبيرة للزراعات القائمة وتدمير لبعض التجهيزات الخاصة بالزراعات المحمية وخصوصا إقليم غرب الدلتا.
- مشكلة الإستخدام غير المستدام للمياه الجوفية ، الأمر الذى إدى إلى إرتفاع مستويات الملوحة فى بعض الآبار.
- وجود مناطق واسعة صالحة للإستغلال الزراعى تحتوى على ألغام من مخلفات الحرب العالمية الثانية.
- إنخفاض كفاءة إستخدام مياه الرى وجودتها فى ببعض الأقاليم وخصوصا مناطق شرق الدلتا وغرب الدلتا.
- عدم توافر المرافق والخدمات الأساسية الى تسمح للتوطن وإقامة مجتمعات مستقرة لها كل مقومات الحياة.

معوقات مؤسسية وأدارية: وتشمل:

- مخالفة مزارعى الأرز للمساحات المقررة لكل محافظة.
- مشكلة التضارب فى سياسات إستغلال الأراضى فى الأنشطة الزراعية المختلفة.
- مركزية إتخاذ القرارات وبيروقراطية المؤسسات المحلية، وبالتالى عدم قدرتها على التدخل السريع والفعال.
- عدم وفاء غالبية الجمعيات التعاونية بإحتياجات أعضائها.
- جمود السياسات الإتمانية التى تتبعها بنوك القرى فى بعض الأقاليم.
- عدم وجود نظام الزراعة التعاقدية بين الدولة والمزارعين أو القطاع الخاص.

- إفتقار بعض الأقاليم إلى المجازر الآلية، مع عدم توافر الإطار المؤسسى لتجميع الألبان.
- مشكلة سند الملكية فى الأراضى المستصلحة ،خاصة بالنسبة لأراضى الخريجين فى منطقة النوبارية، وهو ما يحد من إمكانية حصولهم على القروض طويلة ومتوسطة الأجل.
- غياب العلاقات التعاقدية بين صغار ومتوسطى المزارعين والشركات التسويقية ، وإقتصار هذه العلاقات على كبار المزارعين.
- ندرة منظمات المجتمع المدنى العاملة فى مجال التنمية الزراعية ، وعدم وجود أى إطار مؤسسى للعلاقة بين هذه المنظمات ومديريات الزراعة بالأقاليم.
- عدم وجود كيانات تسويقية متخصصة تعكس إحتياجات السوق.

فرص ومجالات الإستثمار بأقاليم الخمسة من قبل مؤسسات الأعمال الخاصة ومنظمات المجتمع المدنى:

فرص ومجالات الإستثمار فى إقليم مصر العليا:

- التوسع فى إنتاج الزراعات العضوية وذلك للوفاء بإحتياجات التصدير وإنتاج الخضر والفاكهة المبكرة وخصوصا الفاصوليا الخضراء والعتب والرمان.
- الإرتقاء بإنتاجية قصب السكر عن طريق التوسع فى تطبيق التقنيات الحديثة وتحفيض إستهلاكه من المياه.
- التوسع فى تحميل القمح ومحاصيل الخضر والمحاصيل الزيتية على محصول القصب الربيعى.
- التوسع فى زراعة الأشجار الخشبية ذات القيمة العالية والتى تناسب مناخ الإقليم وخاصة أشجار الماهوجنى، والجتروفا والهوهوب كمصدر أساسى للوقود الحيوى.
- أنتاج التمور الجافة والنصف جافة ، وإقامة صناعات لتعبئة التمور ، وإدخال محصول بنجر السكر فى محافظنى الوادى الجديد وأسيوط ، وإقامة مصنع للسكر بالمحافظة.
- التوسع فى زراعات الزيتون خاصة فى محافظة الوادى الجديد وإنتاج الزيت منه.
- التوسع فى زراعات البرسيم الحجازى فى مناطق التوسع الأفقى، وتربية قطعان الماشية على تلك الزراعات.

- **إنشاء محطات الفرز والتدريج والتعبئة والصالات المبردة بمطارات الأقصر وأسيوط وأسوان.**

والشكل البيانى رقم (١) يوضح فرص ومجالات الإستثمار بإقليم مصر العليا:

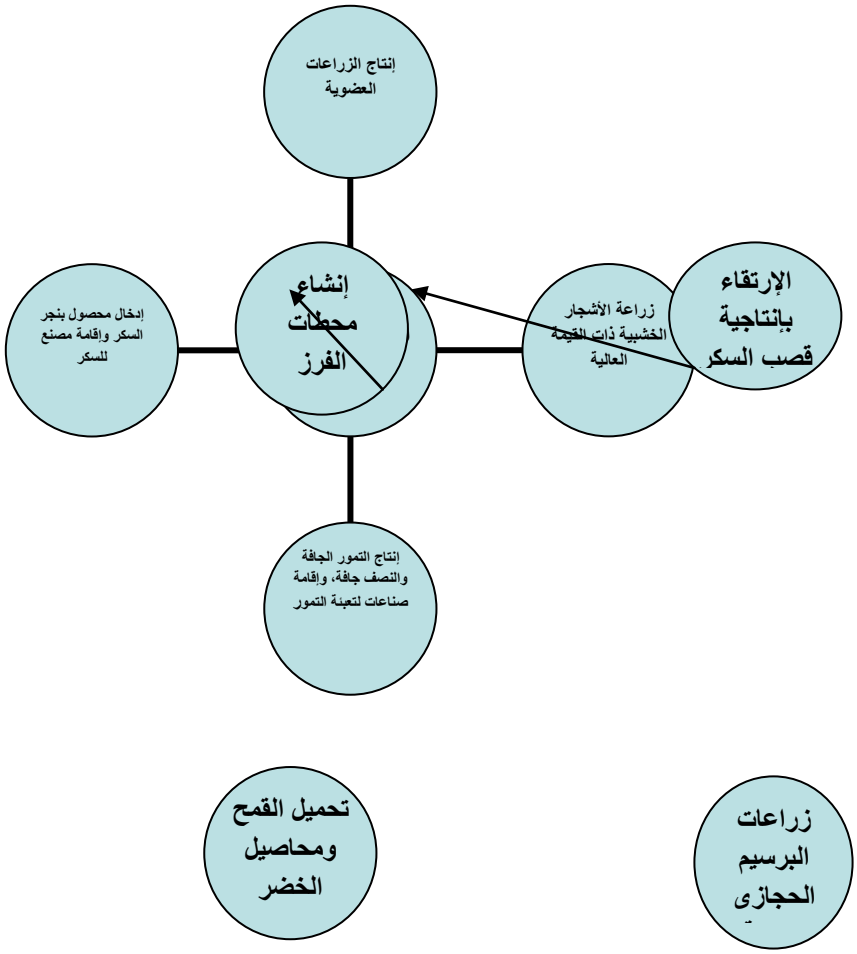

الشكل البيانى رقم (١) فرص ومجالات الإستثمار بإقليم مصر العليا

<u>متطلبات التنمية فى إقليم مصر العليا:</u>

- **السماح بقيام مجتمعات مستقرة من خلال توفير البنية الأساسية من طرق ومياه شرب وكهرباء ووسائل إتصال ومواصلات للربط بين مناطق التوسع الأفقى ومناطق التجمعات السكانية، وتوفير الخدمات اللازمة للتوطن والإستقرار للعائلات.**

- تمكين منظمات المجتمع المدنى من بناء القدرات اللازمة للمشاركة فى برامج التنمية والاستفادة من التجارب الناجحة فى هذا المجال من خلال تبنى الحكومةلسياسة تشجيع المزارعين على إقامة منظماتهم الطوعية للعمل الجماعى، وتوفير الدعم الفنى لتلك المنظمات.
- توفير مياه الرى اللازمة لمشروعات التوسع الأفقى عن طريق تطوير نظم الرى، والإهتمام بتوفير شبكات الصرف الزراعى فى المساحات التى لا يتوافر بها نظام للصرف.
- تبنى وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى لسياسة الزراعة التعاقدية للحاصلات الزراعية الرئيسية من ناحية والخضر والفاكهة من ناحية أخرى.
- تطوير خطوط الإئتمان الزراعى المناسبة لطبيعة الوضع الحيازى للأراضى بالإقليم وطبيعة الأنشطة القائمة.
- إيجاد إطار مناسب للشراكة والتكامل بين صغار المزارعين والشركات الزراعية متوسطة وكبيرة الحجم حتى يمكن الإسراع بعمليات نقل التكنولوجيا الحديثة لصغار المزارعين بالإقليم.

فرص ومجالات الإستثمار فى إقليم مصر الوسطى:

- التوسع فى إنتاج النباتات الطبية والعطرية والزراعات المحمية.
- التركيز على الزراعات التعاقدية لأغراض التصنيع لكل من محاصيل الخضر والثوم والبصل والزيوت والعجائن العطرية.
- الإرتقاء بإنتاجية المحاصيل الرئيسية وبخاصة محصولى القمح والذرة الشامية.
- التركيز على المشروعات الصغيرة والمشروعات المولدة للدخل للأسر الفقيرة.

والشكل البيانى رقم (٢) يوضح فرص ومجالات الإستثمار بإقليم مصر الوسطى:

متطلبات التنمية فى إقليم مصر الوسطى:

- تشجيع الدولة للمزارعين على إقامة منظمات تطوعية فى محالات الإنتاج والتسويق.
- توفير البنية التحتية والأطر المؤسسية التى تمكن من تخصص

الإقليم فى مجالات النباتات الطبية والعطرية.

- تطوير نظم الرى الحقلى والإرتقاء بالإنتاجية الفدانية لأصناف القطن طويل التيلة.
- تطوير وتنويع خطوط الإئتمان الزراعى لتشمل كل ما يتعلق بالإنتاج والتسويق والأعمال المرتبطة بالزراعة.
- و ضع آلية لإتاحة التمويل بشروط مناسبة لتلك الفئات التى لا تتوافر لديها الضمانات الكافية.
- الإهتمام بعمليات تطوير إنتاجية الحيوانات المزرعية من خلال التحسين الوراثى.

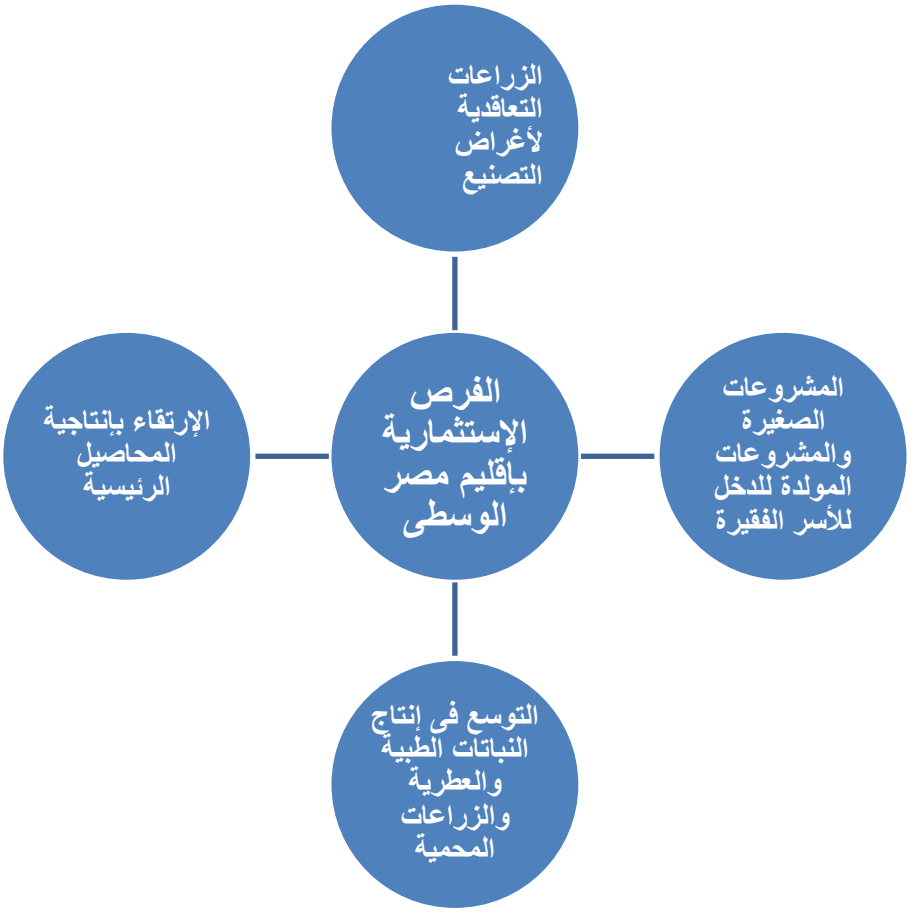

شكل البيانى رقم (٢) فرص ومجالات الإستثمار بإقليم مصر الوسطى

<u>فرص ومجالات الإستثمار فى إقليم شرق الدلتا:</u>

- تتنمية الثروة السمكية فى المسطحات المائية الواسعة بالإقليم وتنمية الإستزراع السمكى البحرى فى ساحل سيناء.
- التركيز على الزراعات التعاقدية لأغراض التصنيع والتصدير وخاصة محاصيل البطاطس – الفاصوليا – الطماطم – الفراولة .
- إنشاء مصانع للعصائر والمركزات والمجففات.

- تطوير إنتاجية المحاصيل البستانية وخاصة المانجو – الخوخ – الزيتون – الموالح.
- التوسع فى زراعات بنجر السكر وبنجر العلف وخاصة فى سهل الحسيتية وسهل الطينة، وأنشاء مصانع السكر من البنجر.

والشكل البيانى رقم (٣) يوضح فرص ومجالات الإستثمار بإقليم شرق الدلتا:

شكل البيانى رقم (٣) فرص ومجالات الإستثمار بإقليم شرق الدلتا

<u>متطلبات التنمية فى إقليم شرق الدلتا:</u>

- إعادة النظر فى أسلوب توزيع الأراضى وتوفير البنية الأساسية والمرافق والخدمات الإجتماعية اللازمة لقيام المجتمعات وإستقرارها.
- تبنى السياسات التى تشجع المزارعين على إقامة المنظمات الطوعية للعمل الجناعى فى مجال الإنتاج والتسويق الزراعى والربط بين صغار الموارعين والشركات الزراعية الكبيرة ، مع وضع الأسس التى تضمن الإستفادة المتبادلة للطرفين.

- توفير البنية التحتية والأطر المؤسسية التى تمكن من تخصص الإقليم فى مجالات الإنتاج الزراعى لغرض التصدير – الزراعات المحمية والزراعات العضوية.
- تطوير نظام الرى الحقلى والصرف ووضع ضوابط شديدة لإستخدامات المياه والحد من المساحات المنزرعة بالأرز حتى يمكن توفير المياه اللازمة لمشروعات التوسع الأفقى.
- تلبية الإحتياجات المحلية من السكر وتوفير الأعلاف الحيوانية.
- تطوير تكنولوجيا الإدارة المزرعية وإنتاجية المحاصيل البستانية الى يتميز بها الإقليم(المانجو – الخوخ – الزيتون – الموالح).

فرص ومجالات الإستثمار فى إقليم غرب الدلتا:

- تتنمية الإستزراع السمكى الداخلى والإستزراع السمكى البحرى.
- الإرتقاء بإتتاجية المحاصيل الرئسية بالإقليم.
- التوسع فى زراعات الخضر والفاكهة لأغراض التصنيع والتصدير.
- التركيز على الزراعات التعاقدية لأغراض التصنيع والتصدير.
- تطوير المشاتل الخاصة لكل من الأشجار الخشبية وأشجار الفاكهة ومشاتل النخيل .
- التوسع فى زراعات الزيتون، وإقامة المجتمعات الزراعية الصناعية.
- إنشاء مراكز تجميع الألبان من صغار الموارعين ومراكز التلقيح للأبقار أو الجاموسإنشاء مراكز فرز وتدريج وتعبئة المنتجات الزراعية.، وتنمية المراعى فى مناطق الساحل الشمالى.

والشكل البيانى رقم (٤) يوضح فرص ومجالات الإستثمار بإقليم غرب الدلتا:

متطلبات التنمية فى إقليم غرب الدلتا:

- تبنى اوزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى لسياسة الزراعة التعاقدية للحاصلات الزراعية الرئيسية من ناحية والخضر والفاكهة من ناحية أخرى.
- تطوير خطوط الإئتمان الزراعى المناسبة لطبيعة الوضع الحيازى للأراضى بالإقليم وطبيعة الأنشطة القائمة.
- إيجاد إطار مناسب للشراكة والتكامل بين صغار المزارعين والشركات الزراعية متوسطة وكبيرة الحجم حتى يمكن الإسراع بعمليات نقل التكنولوجيا الحديثة لصغار المزارعين بالإقليم.

- تبنى الحكومة لسياسة تشجيع المزارعين على تكوين مؤسسات ومنظمات مجتمع مدنى ذات أحجام إقتصادية وذات رؤوس أموال كافية لتطوير البنية التسويقية للعمل الجماعى فى مجالات الإنتاج والتسويق الزراعى والإستفادة من تباين أنماط الحيازة المزرعية بهذا الإقليم.
- توفير الوحدات التصنيعية ووضع الإطار المؤسسى للتوسع فى زراعات الزيتون وتسويق الإنتاج ، وكذلك توفير الشتلات من الأصناف المناسبة للظروف المناخية والبئية بالمنطقة.
- تبنى الحكومة والقطاع الخاص والتعاونى والمنظمات الدولية لمشروع قومى للتخلص من الألغام فى منطقة الساحل الشمالى الغربى .
- وضع برامج للحفاظ على الأصول الحيوانية المتميزة بالإقليم وتنميتها ونشرها بين صغار المزارعين.
- وضع السياسات الكفيلة بإقامة المجتمعات الزراعية الصناعية بالإقليم ووضع حوافز لإستثمار موارد ه.
- توفير جهاز متخصص للإرشاد الزراعى فى المناطق المستصلحة للعمل مع صغار المزارعين وتوفير المعلومات الفنية والتسويقية لهم.
- تطوير نظم الرى بالإقليم ووضع ضوابط شديدة لإستخدامات المياه بغرض توفيرها للتوسع الأفقى.

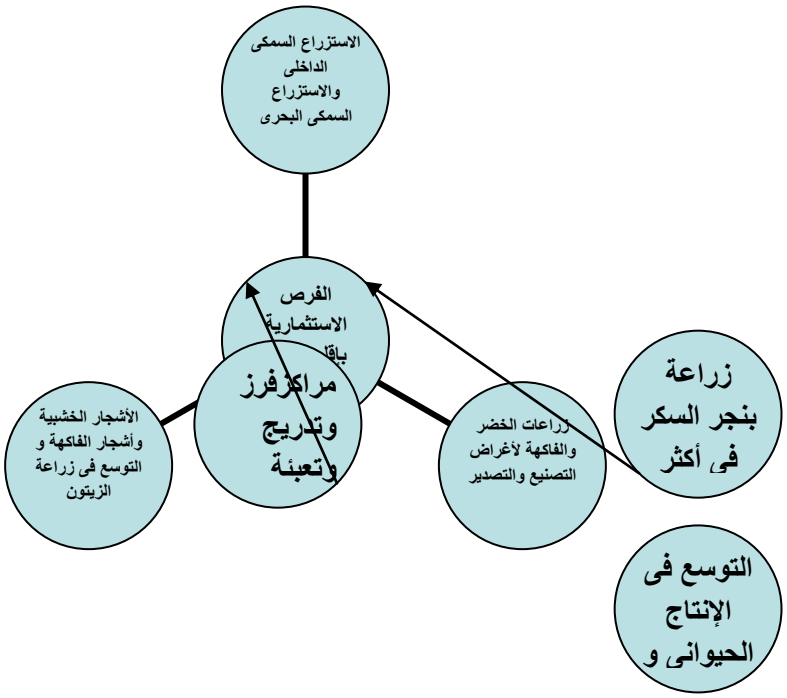

الشكل البيانى رقم (٤) الفرص الاستثمارية بإقليم غرب الدلتا

فرص ومجالات الإستثمار بإقليم وسط الدلتا:

- **تنمية إنتاج المزارع السمكية، إنتاج الدواجن والألبان.**
- **الارتقاء بإنتاجية المحاصيل الرئيسية كالقمح والبرسيم والذرة والقطنوالموالح.**
- **إنشاء راكز تجميع الألبان.**
- **تنمية الإستفادة من المخلفات الزراعية وإنتاج السيلاج.**
- **تطوير المشاتل الخاصة بأشجار الفاكهة ونباتات الزينة.**

- إدخال وراعة البرسيم الفحل عقب محصول الأروز المبكر.
- مشروعات تنمية المرأة الريفية والمشروعات المولدة للدخل بالنسبة لصغار الموارعين وغير الحائزين للأراضى الزراعية.
- تطوير وتنمية الصناعات الريفية والصناعات البيئية.

متطلبات التنمية فى إقليم وسط الدلتا:

- علاج مشكلة التفتت الحيازى وقزمية الحيازات المزرعية.
- ضرورة التركيز على التنمية الرأسية وتعظيم العائد من كل وحدة الأراضى والمياه فى الإقليم.
- التصدى لمشكلة التعدى الدائم على الأراضى الزراعية عن طريق التنسيق بين كل الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة من ناحية وإيجاد حلول سرعة وعملية لمشكلة الزيادة السكانية المضطردة بالإقليم.
- تعظيم عقوبات مخالفات التوسع فى زراعة الأرز.
- علاج مشكلة تدهور خصوبة الأراضى الزراعية وإرتفاع الماء الأرضى فى الأجزاء الشمالية من الإقليم.
- إعادة تأهيل شبكة الصرف المغطى، وإيجاد نظام للصرف سواء المغطى أو المكشوف بالإقليم.
- حل مشكلة التضارب فى سياسات إستغلال الأراضى.
- حل مشكلة النقص المتزايد فى أعداد المرشدين الزراعيين.
- توفير مراكز تدريب على التكنولوجيا الزراعية الحديثة.
- علاج جمود السياسة الائتمانية التى تتبعها بنوك القرى.
- علاج مشكلة التقلبات السعرية الشديدة للحاصلات الزراعية عن طريق التعاقد المسبق بين الوحدات المتخصصة فى التصنيع الزراعى بالإقليم والمزارعين.
- توفير المجازر الآلية بالاقليم حفاظا على صحة المواطنين من ناحية وعدم تعرض المنتجين للتقلبات السعرية الشديدة حسب ظروف السوق.
- إيجاد إطار مؤسسى لتجميع الألبان بالإقليم.
- مواجهة مشكلة المخلفات الزراعية بالتعاون البناء بين جميع الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى.

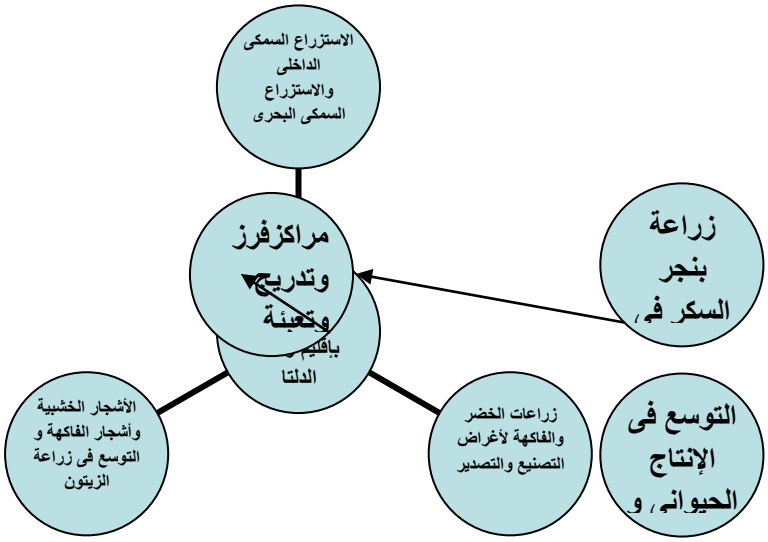

الشكل البيانى رقم (٥) الفرص الاستثمارية بإقليم وسط الدلتا

الخلاصة والتوصيات:

أوضحت الدراسة أنه يوجد عدم توازن تنموى بين المحافظات وأنه من الأهمية بمكان رصده ومتابعته، والتعرف على أبعاده وتداعياته وأنه ترتبط بهذا مشكلتين ، تتعلق الأولى بقضية البطالة وهى فى توزيعها الجغرافى بين المحافظات نتاج جزئى لاختلال التوازن التنموى بين الأقاليم والقضية الثانية هى قضية ادارة الإستثمار القومى بشقيه العام والخاص فى المرحلة القادمة ومضاعفة الجهود لتشجيع الالإستثمار وتحديد مجالاته وفرصه فى كلمحافظة وتكثيف الإستثمار (خاصة استثمار القطاع الخاص) فى البنية الاساسية ركيزة الإستثمار وسنده وتوفير التوازن وارتباطه بمكونات برامج التنمية المستدامة

التوصيات:

- صيانة البنية الأساسية بإعتبارها ثروة قومية تحققت بمعاناة أجيال بأكملها، يتعين الحفاظ عليها تحت كل الظروف.
- إيجاد السبل والوسائل والصياغة الملائمة الكفيلة بتحقيق مشاركة إيجابية لمنظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص والتعاونى فى إستثمارات البنية الأساسية.
- التأكيد على العائد الإجتماعى للإستثمار العام وهو فى حقيقته عائد إقتصادى غير مباشر يأتى فى مراحل لاحقة.
- إستمرار التقدم فى إنجاز برامج التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وبما ينطوى عليها من تعديلات فى أسلوب الإدارة الإقتصادية، وتحديد دور الدولة فى المرحلة القادمة، وإتساع مساحة مشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى فى التنمية، والتأكيد على تجديد طاقات الإستثمار العام القائم وزيادة كفاءته.
- إصلاح إختلالات التوازن التنموى من خلال توفير البنية والخدمات الأساسية بكل محافظات الجمهورية.
- توفير بدائل لمصادر التمويل بصورة جزئية على الأقل تستكمل مسيرة الإستثمار العام من ناحية، وتحافظ على صيانة إنجازات المحققة من ناحية أخرى.
- الحاجة إلى إتباع إستراتيجية " أقطاب النمو" بتوفير مناطق جذب جديدة تشمل أنشطة متكاملة فنيا وأنشطة قائدة تستفيد من مزايا الموقع وتؤدى إلى نمو المحافظة أو الإقليم ، وما يحيط به وجذب السكالن من مناطق الطرد، سواء كانت مناطق عشوائية بالمدن أو تجمعات سكانية مكتظة بالقرى. وهذه الاستراتيجية وإن كانت تؤدى إلى ‘حداث التوازن المنشود لاتعنى تحقيق معدل نمو متجانس فى كافة المناطق وإنما تتبع سياسة النمييز التنموى لصالح مناطق الجذب

رؤية لنظم الشراكة بين القطاع الحكومى والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى:

وتشير الدراسة إلى أن تنفيذ تلك المشروعات والإستفادة من الفرص الإستثمارية يمكن أن يكون فعالا عن طريق نظام المشاركة بين القطاع الخاص والقطاع الحكومى أو طبقا لنظام "الإنشاء والادارة والتشغيل" . ويتضمن هذا النظام ستة أساليب للمشاركة على النحو التالى:

١. عقود الخدمة
٢. عقود الادارة
٣. عقود الايجار
٤. عقود الامتياز
٥. البيع: ويتضمن هذا الاسلوب للشراكة ثلاثة أنواع هى : البيع المباشر – بيع الأسهم فى الأواق المالية – البيع للعاملين والادارة.
٦. المشتقات المختلفة لأنظمة الانشاء والادارة والتشغيل وتتضمن ثلاثة عشر نوعا:

- بناء – تشغيل – ثم تحويل الملكية
- بناء – تملك – ثم تحويل الملكية
- بناء – تملك – تشغيل
- بناء - تشغيل – تجديد امتياز
- بناء – تملك – تشغيل وتحويل الملكية
- بناء – تأجير – وتحويل الملكية
- بناء – ايجار – وتحويل الملكية
- بناء – تحويل الملكية - تشغيل
- نصميم – بناء – تمويل – تشغيل
- تصميم – انشاء – ادارة وتمويل
- تحديث – تملك – تشغيل ونقل الملكية
- تجديد – تملك وتشغيل
- تجديد – تملك ونقل الملكية.

وتتضمن الاطراف المشاركة فى هذه الانواع المختلفة من الشراكة بين القطاعين العام والخاص مايلى:

١. الدولة(تطرح المشروع)
٢. القطاع الخاص (شركة المشروع)
٣. المقاول (يقوم بأعمال البناء والتشييد)
٤. البنوك(تقوم بعملية التمويل)
٥. المشغل (ويقوم بأعمال الادارة والتشغيل)
٦. باحث المشروع (يساعد شركة المشروع باعداد الدراسات اللازمة)
٧. رعاة المشروع(المقرضون والمساهمون فى رأسمال المشروع)
٨. شركات التأمين(تقوم بتغطية المخاطر التى يتعرض لها المشروع)

المراجع:

١. وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعى، إدارة الإحصاء، نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

٢. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات الرى والموارد المائية عام ٢٠١١، إصدار اكتوبر ٢٠١٢، ص ٤٦.

٣. محمد صلاح الدين الجندى (دكتور)، محمود أحمد إبراهيم خليل، " واقع مستقبل المياه فى مصر ودول حوض النيل"، المؤتمر التاسع عشر للإقتصاديين الزراعيين، ٧ – ٨ ديسمبر، ٢٠١١.

٤. سعد زكى نصار(دكتور)،وآخرون، " دراسة تحليلية لدور روابط مستخدمى المياه فى الزراعة المصرية" ، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعى، المجلد العشرون، العدد الثانى، يونيو، ٢٠١٠، ص ص ٥٥١ – ٥٦٤.

٥. ممتاز ناجى محمد السباعى(دكتور)، " محددات فاقد المياه وكفاءة نقل وتوصيل المياه فى الزراعة المصرية"، مجلة العلوم الزراعية، جامعة المنصورة، المجلد الثانى، سبتمبر ٢٠٠٩، ص ص ١١٢٥ – ١١٣٧.

٦. بيومى عبد المجيد بيومى(دكتور)، " تطوير الرى والتنمية الزراعية المستدامة"، المؤتمر الدولى الرابع والثلاثون للإحصاء وعلوم الحاسب وتطبيقاتها، ٥ – ١٦ أبريل، ٢٠٠٩،ص ص ٢٦٢ – ٢٧٢.

٧. وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، مجلس البحوث الزراعية والتنمية، منظمة الأغذية والزراعة، " إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠"، يناير ٢٠٠٩.

٨. وزارة الرى والموارد المائية، " الخطوط الإرشادية لتطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية بالهندسات"، تقرير رقم ٤٢، يناير ٢٠٠٨.

٩. وزارة الرى والموارد المائية، " السياسة المائية القومية حتى ٢٠١٧"، مايو ٢٠٠٥.

١٠. وزارة الرى والموارد المائية، " مسودة تنمية وإدارة الموارد المائية حتى عام ٢٠٥٠"، بيانات غير منشورة.

١١. وزارة التنمية الإقتصادية، خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية السادسة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ – ٢٠١١/٢٠١٢.

١٢. وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، مركز البحوث الزراعية، معهد بحوث الإقتصاد الزراعى، التصنيف الدورى للأراضى الزراعية وفقا للإنتاجية الفدانية خلال الفترة ١٩٩٦ – ٢٠٠٠، ٢٠٠٥.

١٣. وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الإقتصادية، التعداد الزراعى بالعينة عام ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥.

١٤. وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، معهد بحوث تكنولوجيا الأغذية، تقارير غير منشورة.

١٥. محمد نصر الدين علام(دكتور)، وآخرون، المياه والأراضى الزراعية فى مصر .. الماضى والحاضر والمستقبل، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة، ٢٠٠١.

١٦. محمد مدحت مصطفى(دكتور)، إقتصاديات الموارد المائية: رؤية شاملة لإدارة المياه، مكتبة الإشعاع الفنية، الأسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠١.

١٧. بيومى عطية(دكتور)، المحاور الرئيسية لتنمية الموارد المائية وتطوير إستخداماتها فى مصر، ندوة الأمن المائى فى مصر كأحد تحديات التنمية فى المسنقبل، مركز الإرشاد الزراعى والتدريب، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ١٩٩٧.
١٨. سعد زكى نصار(دكتور) وآخرون، " مشروع الكفاءة الإقتصادية لإستخدام مياه الرى فى الزراعة المصرية مع التركيز على نظام توزيع مياه الرى داخل الحقل"، المؤتمر السنوى لمجلس بحوث الغذاء والزراعة والرى، نوفمبر ١٩٩٧.
١٩. محمد سمير أبو سليمان، سيد عبد الحافظ ، نبيل المويلحى(دكاترة)، " دراسة قطرية لرفع كفاءة الرى الحقلى وترشيد إستخدام الموارد المائية فى الزراعة فى جمهورية مصر العربية"، معهد بحوث الأراضى والمياه ، مركز البحوث الزراعية، القاهرة، مايو ١٩٩٧.
٢٠. سعيد عبد المقصود محمد (دكتور)، " التقييم الإقتصادى لآداء المنظمات غير الحكومية المشتغلة بالتنمية الريفية بمحافظة الفيوم"، جامعة المنصورة، كلية الزراعة، قسم الإقتصاد الزراعى، المركز الإقليمى للتخطيط والتنمية الزراعية،المؤتمر السادس للإقتصاد والتنمية فى مصر والبلاد العربية، ١٤ – ١٦ أكتوبر، ١٩٩٧، ص ص ١٢٠٧ – ١٢٣٥.
٢١. وزارة الرى والموارد المائية، " كتاب خطة تطوير الرى فى مصر" ، القاهرة، ١٩٩٧.
٢٢. سعد زكى نصار(دكتور)، " المياه وسياسات إنتاج الحبوب فى مصر"، مركز الدراسات العربية، مارس ١٩٩٦.
٢٣. سعيد عبد المقصود محمد(دكتور)، " دراسة تحليلية للتنمية الريفية والمتواصلة فى مصر"، مجلة جامعة المنصورة للعلزم الزراعية، مجلد ٢١، العدد (١٥)، مايو ١٩٦٩، ص ص ١٧٧٥ – ١٧٨٣.
٢٤. مجلس الشورى، لجنة الخدمات، تنمية القرية المصرية، التقرير رقم(١٩)، أكتوبر ، ١٩٩٤.
٢٥. جمال محمد فوزى، دراسة إقتصادية تحليلية للموارد المائية فى البنيان الزراعى المصرى، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ١٩٩٤.
٢٦. محمد سيد على، دراسة إقتصادية لرفع كفاءة إستخدام مياه الرى، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الزراعة، جامعة الأزهر، ١٩٩٤.
٢٧. وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، إستراتيجية التنمية الوراعية فى مصر فى التسعينات:الأهداف – المحددات – الآليات، ١٩٩٣.
٢٨. محمد عبد الهادى راضى، " المنطلقات الإستراتيجية للسياسة المائية لمصر وأهم خطوطها الأساسية لفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٥) "، ندوة أزمة النيل وتحديات التسعينات، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ٢٤ – ٢٥ مارس، ١٩٩٠.
٢٩. مجلة العلم والتنمية، ترشيد إستهلاك مياه الرى ضرورة قومية، أمانة المجلس الأعلى للجامعات ، أغسطس ١٩٨٨.
٣٠. أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، جامعة الأسكندرية، قسم المجتمع الريف، التحليل الشامل لأسباب تخلف القرية المصرية، الجزء الثانى، تحديث وتنمية المؤسسات والمنظمات الريفية، يناير، ١٩٨٧.

٣١. إبراهيم عنتر(دكتور)، الموارد الأرضية والمائية فى جمهورية مصر العربية ، وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، الهيئة العامة للجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الأراضى، ١٩٨٦.

٣٢. ممدوح عشوب(دكتور)، " ترشيد استخدام الماء وأثره فى الثروة الخضراء"، المجلة الزراعية ، العدد الأول، السنة الثانية والعشرون، القاهرة، يناير ١٩٨٠.

٣٣. محمود عبد الحليم أبوزيد(دكتور)، " ترشيد إستخدام مياه الرى"، المجلة الزراعية، العدد السادس، السنة التاسعة عشر، القاهرة، يوليو ١٩٧٧.

٣٤. وزارة الرى والموارد المائية، بيانات غير منشورة.

٣٥. منى مصطفى القاضى، الإسراف فى إستخدام مياه الرى على المستوى الحقلى، كتاب أبحاث مؤتمر ترشيد إستخدام المياه، وزارة الرى، القاهرة، ٢١ ٢٦ أبريل، ١٩٨١.

مراجع باللغة الانجليزية:

- El- Beltagy A. and Abou – Hadid A. (2007): National Program for improving On – Farm water management in Nile Valley and Delta. Agricultural Research Center Print, Feb. 2007.
- Water Management Research Institute (2005): Monitoring and evaluation programme for the irrigation improvement project, report no. 15.
- FAO (2003): Strategy for Agricultural Development in Egypt up to 2017.
- World Bank (1994): A strategy for managing water in the Middle East and North Africa, 1994.
- The World Bank (2008): World Development Report (2008): Agriculture for Development.
- FAO (2008): The State of Food Security in the World, High food prices and food security threats and opportunities.□

Abstract

The role of Private sector and Civil Community Organizations in investment of regional diversifications in Achieving Economic Development and Social Welfare: Preliminary Survey Study

Professor./ Said Abd El Maksoud Mohamed Ismail

Rural Community Development Research Division

Agricultural Economics Research Institute

Agricultural Research Center

The study aims at conducting a preliminary survey for the regional diversification of Egyptian regions in order to clarify and determine the opportunities and determinants of agriculture development in various regions in Egypt. This will be reflected on the future role of both private

and civil community organizations.

The study used the participatory Rapid Appraisal techniques in order to survey the features of the studied regions.

The study concluded that there are available opportunities in all fields of agricultural development and related sectors with the close cooperation with all governmental sectors in the studied regions.

It presents some recommendations for all the concerned sectors mainly the governmental sector, private sector and civil community organizations. □

□